مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

تزويج الأطفال في المناطق المتضررة من "زلزال الحوز" – المغرب
دراسة استكشافية للظاهرة في أوساط الجمعيات والمتدخلين الاجتماعيين

* رشيد بن بيه [1]

[1] قسم المجتمع والثقافة– كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية– جامعة ابن زهر أكادير– المملكة المغربية .

الملخص

يهدف البحث إلى استكشاف ظاهرة تزويج الأطفال في المناطق المتضررة من زلزال 8 شتنبر 2023 بالمغرب، واستند إلى مقابلات مع متدخلين اجتماعيين وجمعيات فاعلة في خمس جماعات قروية وممارس قضائي. انطلق الباحث من واقعة التحريض على زواج القاصر في الشبكات الاجتماعية بعد الزلزال لدراسة الموضوع، مستحضرا المقاربات التي اعتمدتها الدولة للتحكم في مهددات السلم الاجتماعي بالمنطقة، وافترض أن الزلزال بقدر ما سيسهم في انتشار تزويج القاصر في بعض المناطق المتضررة، يعمل أيضا بوصفه كابحا للظاهرة. وقد بيّنت نتائج البحث تراجعا كبيرا للظاهرة في بعض المناطق المتضررة بسبب تدخلات الدولة، وتوسعها في مناطق أخرى؛ تفسره عوامل ثقافية ومستويات التنمية المُحققة في هذه المناطق قبل الزلزال من جهة، والارتباك الحاصل من جهة أخرى في تدبير آثار الزلزال، فضلا عن عوامل أخرى مثل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المغرب منذ تفشي وباء كورونا.

الكلمات المفتاحية: البرامج الاجتماعية، زواج القاصر، مدونة الأسرة، المهددات الطبيعية.

CHILD MARRIAGE IN THE AREAS AFFECTED BY THE "AL HAOUZ EARTHQUAKE" IN MOROCCO: AN EXPLORATORY STUDY OF THE PHENOMENON AMONG ASSOCIATIONS AND SOCIAL ACTORS.

* Rachid Benbih[1]

[1.] Department of Society and Culture, Faculty of Languages, Arts and Human Sciences, Ibn Zohr University, Agadir, Kingdom of Morocco.

Abstract

The study aimed to explore the phenomenon of child marriage in areas affected by the 8 September 2023, earthquake in Morocco. It was based on interviews with social workers and civil society organizations operating in five rural areas and a judge. The researcher was prompted to investigate the issue following online incitement to child marriage on social media after the earthquake. The study also examined the approaches adopted by the state to address threats to social stability in the affected region. It hypothesized that, while the earthquake could contribute to an increase in child marriage in some affected areas, it could also act as a deterrent due to the state's preventive and enforcement measures.

The findings of the study revealed the complete disappearance of the phenomenon in some of the affected areas as a result of government interventions, while it expanded in other areas. This expansion can be explained by cultural factors and the level of

*عناوين البريد الإلكتروني rbenbih79@gmail.com تاريخ استلام البحث 20 مايو 2025 استلام رد المحكمين 29 يونيو 2025 تم قبوله 30 نوفمبر 2025 تاريخ النشر 8 نوفمبر 2026

development achieved in these regions prior to the earthquake, as well as by the shortcomings in the management of the earthquake's aftermath. Additional contributing factors include the economic and social crisis that Morocco has been experiencing since the outbreak of the COVID-19 pandemic.
Keywords: Child marriage, Moroccan Family Code, Natural hazards, Social programs.

المقدمة

تمخضت فكرة البحث في الآثار الاجتماعية للمهددات الطبيعية من النقاش الذي أثارته دعوات رقمية للزواج بالفتيات القاصرات من المناطق المتضررة من الزلزال بالمغرب؛ المنشورة في بعض صفحات التواصل الاجتماعي (حسن، 2023). ويشير التشجيع على هذا النوع من الزواج – وإن لم تترتب عنه آثار– إلى احتمال تزايد استغلال الأطفال والنساء أثناء الكوارث الطبيعية، كما بينت ذلك تقارير منظمات دولية (UN Women, 2022). لقد شهد المغرب يوم 8 شتنبر 2023 زلزالا عنيفا –سُمّي بزلزال الحوز– ضرب ستة أقاليم في المملكة المغربية (أزيلال، الحوز، شيشاوة، مراكش، ورززات، تارودانت)، وخلف خسائر بشرية جسيمة، وأضرارا عمرانية واجتماعية واقتصادية فادحة.

وبناء على بعض الدراسات التي بيّنت العلاقة بين الكوارث الطبيعية واستغلال النساء والأطفال (Cerna-Turoff, Fischer, Mayhew & Devries, 2019) ; (Thurston, Stöckl, & Ranganathan, 2021). نفترض أن الجهود المؤسساتية التي قابلت بها الدولة دعوات التزويج بقاصرات المناطق المنكوبة ستسهم من الحد من هذه الظاهرة؛ خلافا للدراستين المشار إليهما اللتان لم تدرسا دور الدولة الاستباقي في مواجهة ظاهرة استغلال الأطفال أثناء الكوارث الطبيعية.

مشكلة الدراسة:

نوظف عبارة تزويج الأطفال بدل زواج القاصر؛ لأن هذا الزواج يتم بإذن من قاضي الأسرة المكلف بالزواج، وبموافقة من النائب الشرعي للطفل القاصر، ولا ينعقد بإرادة الفتى أو الفتاة وحدهما. وتبحث الدراسة هذه المشكلة في المناطق التي تعرضت لزلزال 2023 في إقليمي الحوز وتارودانت بالمغرب. ولقد سبق لأبحاث كثيرة، سنعرضها في الجزء الخاص بالدراسات السابقة، أن بيّنت انتشار ظاهرة تزويج القاصر في هذه المناطق خلال العقدين الماضيين، وأشار بعضها إلى الجهود التي بذلتها الدولة في السنوات الأخيرة، ومكنت من تقليص هذه الظاهرة، بيد أن تعرض هذه المناطق للزلزال، يمكن – كما تفترض الدراسة ضمنيا– أن يسهم في تفشي تزويج الأطفال قبل 18 سنة. ففي الغالب، يعتبر الزواج المبكر، لدى الأسر القروية، المخرج الممكن من وضعية ما بعد الزلزال. وتنطلق الدراسة من ثلاث أسئلة هي: ما هي آثار الزلزال على ظاهرة تزويج الأطفال؟ وهل ساهمت الإجراءات المتخذة في التحكم في مهددات الأمن الاجتماعي التي خلّفها الزلزال؟ وما هي الأسباب المفسرة لاستمرار الظاهرة في بعض المناطق؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في استكشاف العلاقة بين المهددات الطبيعية وظاهرة تزويج الأطفال، دون أن يطمح إلى دراستها دراسة كمية، أما الأهداف الخاصة فهي:

- تحليل المقاربة النظرية الموظفة لدراسة ظاهرة تزويج الأطفال ومواجهتها من جهة، واستكشاف الظاهرة في ضوئها، في خمس مناطق متضررة من الزلزال من جهة أخرى؛
- استخراج العوامل الفاعلة في ظاهرة تزويج الأطفال في المناطق المتضررة من الزلزال؛
- صياغة فرضيات بحث ميداني لاحق حول الظاهرة ذاتها، ونبرر هذا الاختيار بغياب دراسات حول تأثير زلزال الحوز على ظاهرة تزويج القاصر، في سياق تصاعد فيه النقاش حول الموضوع، بعد شروع المغرب في تعديل مدونة الأسرة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث في توجيه الاهتمام إلى دراسة ظاهرة تزويج الأطفال في سياق المهددات الطبيعية، وكشف المخاطر التي تترصد الناشئة في فترات الأزمات، خصوصا الأطفال الذين فقدوا منازلهم أو أحد أفراد أسرهم. ويفضي البحث في هذه الإشكالية إلى اقتراح استراتيجيات تحُول دون تزويج الأطفال، وتمكن العائلات من مواجهة الصدمة الثقافية التي يُمثلها مكوث البنت خارج البيت بعد فقدان بيت العائلة، أو أحد أفراد الأسرة.

الدراسات السابقة:

لا يقتصر البحث في موضوع تزويج الأطفال على الحقل الأكاديمي فحسب، بل ساهمت مؤسسات رسمية وغير رسمية؛ دولية ووطنية في إنتاج المعرفة حول هذه الظاهرة. ورغم تعدد مصادر المعرفة المُنتجة، يلاحظ أنها تُركز على آثار الظاهرة، وتدعو إلى المنع القانوني لها، ووضع سياسات تحُدُّ من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المسؤولة عن ظهورها. صدرت خلال السنوات الأخيرة دراسات مهمة حول موضوع تزويج القاصر (Anys, [s. d.]). ويلاحظ أن أغلبها أنجز في إطار طلبات الخبرة البحثية لفائدة جمعيات المجتمع المدني (شراك 2017، بوخريص وهرهار: 2024)، (Bougroum, Zahi, Iflahen, & Ouaghad 2018)، والمؤسسات الرسمية (زواج الطفلات وتأثيراته الضارة على وضعهن الاقتصادي والاجتماعي، 2023). وتوالى إصدار دراسات حول الموضوع مباشرة بعد عزم المغرب إصلاح مدونة الأسرة (الدراسة التشخيصية حول زواج القاصر، 2020).

- **الدراسات حول تزويج الأطفال**

سجلت رجاء أنيس في بحث تحليلي ونقدي للأبحاث التي أنجزت حول الظاهرة، أن الباحثين والباحثات ركزوا في دراساتهم على ثلاث موضوعات: 1. الإطار القانوني والسياسات العمومية، 2. أسباب ونتائج الظاهرة، 3. استغلال الأطفال. ولاحظت ندرة الدراسات التي اهتمت بمواقف وأدوار بعض الفاعلين الرئيسيين في تزويج القاصر مثل القضاة (Anis, p. 9)، ولهذا سعينا إلى إدراج ممارس قضائي ضمن المشاركين في البحث. رأت الباحثة أن الدراسات المنجزة تناولت تزويج الأطفال بوصفه مشكلا اجتماعيا، وآخذت عليها استبعاد المنظور النسوي للبحث، فضلا عن ضعف الاهتمام بتحليل العلاقة بين أسباب الظاهرة وآثارها تحليلا معمقا باعتماد دراسات ممتدة في الزمن (Anis, p.12). نختلف مع الباحثة في تقييمها لهذه لأن هذه الأبحاث استندت – ضمنيا– إلى المقاربات التي لاحظت الباحثة غيابها مثل المقاربة النسوية، وأثارت جانبا من الأسئلة التي اعتقدت غيابها مثل سؤال الجنسانية. إن الملاحظة التي يمكن توجيهها لتلك الأبحاث هي استبعاد فرضية ضمنية مفادها أن تزويج القاصر في حالات معينة تثبتها قوانين مختلف الدول قد يحقق مصلحة الطفل الفضلى، ويحمي كرامته، ويحقق إرادته.

- **دراسات سابقة في المناطق المتضررة قبل الزلزال**

استندت دراسة بوغروم، وآخرون (2018) إلى تحليل الوثائق والمعطيات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالموضوع، وعلى بحث ميداني في ثلاث جماعات هي: لالا تكركوست، وأمزميز، وسيدي بدهاج. أنجزت الدراسة قبل انتشار فيروس كورونا، ووقوع زلزال الحوز، وبيّنت الانتشار الواسع لظاهرة تزويج الأطفال في منطقة البحث؛ في سياق شهد تطبيق العديد من البرامج الاجتماعية مثل تعميم التمدرس، وبناء دُور الطالبة، وتقديم الدعم المالي للأسر؛ المشروط بمتابعة أبناء الأسر للدراسة.

وانفردت هذه الدراسة ضمن الأبحاث المنجزة حول الموضوع بإدراج فئة العدول ضمن المشاركين والمشاركات في البحث. يعتبر هؤلاء أن تزويج القاصر يُعد بديلا للفتاة القروية الفقيرة المتوقفة عن الدراسة أو المحرومة منها، أما بخصوص الآباء فتضاربت مواقفهم بين مُتَحمِّل للظاهرة، وبين متقبل لها للتخلص من العبء الاقتصادي للأسرة، وتجنب الإكراه الاجتماعي الذي تستشعره الأسر إذا ما بقيت الفتاة دون زواج (بوغروم، وآخرون، 2018، ص. 27)

توقفت الدراسة عند عينة من النساء وُلدن سنوات التسعينيات واستفدن من التعليم، وخضعن لتأثير البرامج الاجتماعية المطبقة في تلك الفترة. يؤمن هذا الجيل الثالث من النساء بأهمية متابعة الفتاة للدراسة بدل الزواج، لكن مثل هذه المواقف تصطدم – حسب البحث– بتحديات اقتصادية واجتماعية بنيوية (غياب فرص العمل والتمكين، ارتفاع البطالة في أوساط خريجات الجامعة في المنطقة)، الشيء الذي ينعكس سلبا على سلوك الآباء الذين يمنعون بناتهن من متابعة الدراسة عندما يُعرض عليهن الزواج، فقد بيّن الجزء الكيفي من البحث أن ثلاث أو أربع فتيات يغادرن سنويا دُور الطالبة قصد الزواج (بوغروم وآخرون، 2018، ص. 30).

تُفسر الدراسة استمرار الظاهرة بوجود طلب اجتماعي على الزواج المبكر، وتبرز دور المجتمع المدني الفاعل في ميدان تمدرس الفتاة، وتمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا؛ هذا المجتمع الذي يضطلع بدور أساس في تقليص ظاهرة تزويج الفتيات أقل من 18 سنة، وتستخلص أن المقتضيات القانونية لمدونة الأسرة عجزت عن الحد من الظاهرة.

تشكل هذه الدراسة، دون شك مستندا أساسيا للبحث المقارن، كونها أنجزت قبل تفشي وباء كورونا، وحدوث زلزال الحوز، وتنفيذ ورش تعميم الحماية الاجتماعية. منذ تلك الفترة وإلى منتصف 2025، حدثت تحولات كبيرة تفرض إعادة البحث في الموضوع، خصوصا، وأن ظاهرة تزويج القاصر تختلف من منطقة إلى أخرى، ومن مدشر إلى آخر داخل المنطقة نفسها.

- **دراسة رئاسة النيابة العامة**

حسب دراسة النيابة العامة، تراوحت نسبة زواج القاصر خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2019 ما بين 11,99% سجلت سنة 2011، كأعلى نسبة من المجموع العام و7,53% في المائة كنسبة أقل المسجلة سنة 2019 (الدراسة التشخيصية حول زواج القاصر، 2020، ص. 29). تبين الدراسة أيضا أن ظاهرة زواج القاصر تمُس الفتيات البالغات من العمر 17 سنة، ذلك أن:

" أبرز ما يمكن رصده في هذا الصدد أن النسبة الأعلى تتعلق بالقاصرين البالغين 17 سنة، حيث شكلت ما نسبته 70,52% من المجموع العام لرسوم زواج القاصر خلال 13 سنة، في حين سجلت رسوم الزواج المتعلقة بالقاصرين البالغين 14 سنة ما نسبته % 0,71 من المجموع العام" (الدراسة التشخيصية حول زواج القاصر، 2020، ص. 37).

لقد جعلت المادتين 20 و21 من مدونة الأسرة المغربية الصادرة سنة 2004 زواج القاصر استثناءً، إذ تجيز لقاضي الأسرة المكلف بالزواج الإذن بالزواج لمن دون سن 18 عشرة دون تحديد السن الأدنى. تنص المادة 20 على أن:

"لقاضي الأسرة المكلف بالزواج، أن يأذن بزواج الفتى والفتاة دون سن الأهلية المنصوص عليه [18 سنة]، بمقرر مُعلّل يبين فيه المصلحة والأسباب المبررة لذلك، بعد الاستماع لأبوي القاصر أو نائبه الشرعي والاستعانة بخبرة طبية أو إجراء بحث اجتماعي".

وحسب المادة 21 من مدونة الأسرة، يتوقف زواج القاصر على موافقه نائبه الشرعي، الذي يُوقع على طلب الإذن بالزواج ويحضر إبرام العقد، وفي حالة امتنع عن ذلك، يَبُث قاضي الأسرة المكلف بالزواج في الموضوع.

وفي الحالات التي يُتوقع فيها رفض قاضي الأسرة المكلف بالزواج الإذن بزواج الفتى أو الفتاة دون سن 18 سنة، تلجأ الأسر إلى "زواج الفاتحة"، وتؤجل توثيق الزواج إلى أن تبلغ الفتاة السن القانوني. وتُبرر ذلك بكون المتقدم لخطبة الفتاة، قد يتزوج فتاة أخرى، ما سيحرمها من فرصة الزواج، وعند وقوع الحمل، تلجأ الأسر إلى مسطرة تبوث الزوجية.

تسمح مدونة الأسرة في المادة 12 بإثبات الزوجية خلال فترة انتقالية لمدة خمس سنوات، مُدّدت مرتين؛ خمس سنوات في كل مرة، لتصل مدة التمديد الاجمالية 15 سنة منذ تاريخ دخول مدونة الأسرة حيز التنفيذ 3 فبراير 2004. وما بين 2015 و2019، بلغ عدد دعاوى تبوث الزوجية المتعلقة بالقاصر825 دعوى، ووصل عدد الدعاوى التي قدمها بالغون (أثناء تسجيل الدعوى) ما مجموعة 13018 (الدراسة التشخيصية حول زواج القاصر، 2020، ص. 91). وماتزال دعاوى ثبوت الزوجية تتقاطر على مختلف محاكم الأسرة بالمغرب.

ركزت هذه الدراسات على تحليل الإطار القانوني الدولي، والوطني المؤطر لحقوق الطفل والمرأة، وتوقفت عند نتائج التحريات الميدانية؛ مُركزة على رصد الأسباب المختلفة للظاهرة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وآثارها السلبية، والسياسات الكفيلة بمواجهتها، واختتمت بتوصيات كثيرة أهمها تشديد الإذن بزواج القاصر أو حذف الاستثناء القانوني من مدونة الأسرة، الذي يسمح لقاضي الأسرة بالإذن بزواج القاصر، وتبني سياسات مندمجة للقضاء على المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للظاهرة.

المنهجية: إجراءات الدراسة والأدوات

تعتمد الدراسة منهجا استقرائيا يقوم على استقراء الأبحاث المنجزة حديثا في ميدان البحث (الحوز وتارودانت)، وجمع معطيات حول ظاهرة تزويج الأطفال في مناطق جبلية متضررة من الزلزال هي: إجوكاك، ثلاث نيعقوب، سيدي واعزيز، تيزي نتاست، تافينكولت. ويتند البحث الميداني إلى مقابلات مع عشرة فاعلين في الميدان هم: 6 جمعيات المجتمع المدني، و3 متدخلين اجتماعيين في المنطقة و1 ممارس قضائي. اعتُمد في اختيار هؤلاء على ثلاثة معايير أساسية: الانتماء للمنطقة المتضررة، والاشتغال في أوساط الساكنة في فترة ما بعد الزلزال، والاطلاع على ملفات تزويج الأطفال. ويُمكّن استيفاء المشاركين والمشاركات في البحث لهذين الشرطين الوصول إلى معلومات قيّمة حول ظاهرة تزويج الأطفال خلال فترة ما بعد الزلزال، ولتحقيق ذلك، وظف البحث تقنية المقابلة الحرة Entretien libre، التي لا تلزم الباحث بتحديد أسئلة قبلية لإجراء المقابلة، وقد اعتمدناها، دون غيرها من التقنيات– لكونها تحقق هدف الدراسة المتمثل في استكشاف الظاهرة وبناء فرضيات بحث لاحق.

الإطار النظري:

يستدعي البحث في المقاربات النظرية لدراسة تزويج الأطفال تحليل المرجعيات الفكرية الموظفة إن بشكل صريح أو ضمني لدراسة الموضوع، ثم تحديد نظريات التغيير المعتمدة لمواجهة الظاهرة، وكشف آليات أجرأتها. لقد وظفت مقاربات نظرية متعددة لفهم ظاهرة تزويج الأطفال، نركز فيها على ثلاث مقاربات هي: نظرية البطرياركا، مقاربة المعايير الاجتماعية، والمقاربة التقاطعية.

1. الأبوية العائلية

تعني نظاما اجتماعيا يمارس فيه الرجل سلطة مطلقة على المرأة والأبناء، إذ "توفر الأبوية العائلية الخلفية الملائمة لظهور هيمنة مزدوجة، سلطة الأب على عائلته، وسيادة الذكر على الأنثى" (شرابي، 1992، ص. 17). ويؤمّن النظام الأبوي

استمراريته من خلال ترسيخ قيم، ومعايير اجتماعية، وقوانين تعلي من مكانة الرجل داخل المجتمع، وتحط في المقابل من قيمة المرأة.

وظفت الباحثات النسويات مفهوم البطرياركا لتفسير أشكال اللامساواة التي تعاني منها النساء. ويعتبر تزويج القاصرات، حسب هذا المنظور، أحد أشكال القمع التي يمارسها النظام الأبوي على الأنثى، والهادف إلى مراقبة جنسانيتها من جهة، والتخلص من الأعباء الاقتصادية التي تمثلها بالنسبة للأسرة من جهة أخرى. وحسب هذه المقاربة، إن الآراء المدافعة عن تزويج الأطفال، ولو استثناءً، تعيد إنتاج الثقافة البطرياركية التي يلزم القضاء عليها لتحقيق المساواة بين الجنسين، مثلما تَعتبر الأبحاث المسترشدة – إن بشكل صريح أو ضمني– بهذا المنظور قوانين الأسرة التي تجيز للقاضي الإذن بزواج الأطفال دون بلوغ السن القانوني المحدد في 18 سنة من بقايا النظام البطرياركي الذي يلزم حذفها حمايةً للأطفال من الاستغلال.

2. مقاربة المعايير الاجتماعية

تنظر إلى المعايير الاجتماعية بوصفها إطارا مُحدّدا للسلوك الفردي والجماعي، وتشمل هذه المعايير: التقاليد، والأعراف والقيم والعادات التي تُجبر الأفراد على الامتثال للقواعد المنظمة للمجتمعات المحلية (Bicchieri & Mercier, 2014). تذهب هذه المقاربة إلى أن المعايير الاجتماعية تمارس أدوارا حاسمة في استمرار بعض الظواهر الاجتماعية. وقد وظَّفت دراسات كثيرة هذا المنظور لتفسير زواج القاصرات في مناطق تعرف انتشار الظاهرة مثل بلدان الغرب الأفريقي (Diarra, 2019). وتهدف إلى معرفة الكيفية التي تُؤثر بها المعايير الاجتماعية على تزويج الأطفال. تُمكن هذه المقاربة أيضا من اقتراح حلول لتغيير السلوك الفردي والجماعي إزاء الظاهرة: أولا، لأن فهم المعايير يفضي إلى فهم المعتقدات والتطلعات. وثانيا، لكون هذه المقاربة تبين أن المعايير الاجتماعية لا تحظى دائما باحترام الجميع، بل توجد داخل كل مجتمع فئات تتبنى معايير مختلفة؛ تُرشحها هذه المقاربة، لقيادة التغيير داخل الجماعات المحلية (Chung & Rimal, 2016, p. 10).

3. المقاربة التقاطعية

تعتمد مُنظمات تُعنى بمحاربة تزويج الأطفال المقاربة التقاطعية (Filles, Pas épouses, 2022). ويسعف هذا المنظور على فهم الأسباب المتعددة، والمتداخلة المسؤولة عن اللامساواة بين الجنسين. استحضرت باحثات تداخل عوامل جمّة لتفسير وضعية المرأة الدونية منذ الثمانينات من القرن العشرين. على سبيل المثال، أثارت إنجيلا ديفيس في نقدها للنسوية البيضاء الاهتمام إلى تقاطع علاقات النوع والعرق والطبقة لفهم وضعية النساء السوداوات في أمريكا سنوات السبعينات من القرن الماضي (Davis, 1981)، مخالفة بذلك منظور النسوية البيضاء؛ الذي يركز على تحليل أشكال اللامساواة بين الرجل والمرأة دون اهتمام بالبعدين العرقي والطبقي. حسب ديفيس تتعرض النساء السّوداوات دفعة واحدة لأشكال مختلفة من الاضطهاد: اضطهاد عرقي لكونهن من أصول زنجية، واضطهاد طبقي لأنهن يتحدرن من طبقة فقيرة، واضطهاد جندري بوصفهن نساء. ازدهر التنظير حول المقاربة التقاطعية سنوات التسعينات، بعد نشر الباحثة كيمبرلي وليامز كرينشو مقال: "استكشاف الهامش، التقاطعية، سياسات الهوية والعنف ضد "النساء الملونات" (Crenshaw, 1993). وطبقت منظمات كثيرة هذه المقاربة لتحليل وضعية النساء. وتعد منظمة: *فتيات لا زوجات*، Filles, Pas épouses واحدة من المؤسسات الدولية التي وظفت مقاربة التقاطعية لمحاربة تزويج الأطفال. ولتحقيق هذا الهدف، حررت المنظمة دليلا يساعد على تحليل مختلف العوامل المسؤولة عن الظاهرة، وهي عوامل دولية مثل السياسات النيو ليبرالية،

وفردية مثل هوية الأفراد ووضعيتهم، وعوامل جماعية من طقوس وعادات، وعوامل بنيوية مثل التربية، والصحة والتكوين، والأزمات والكوارث الطبيعية، إلخ. (Filles, pas épouses, 2020).

اعتمدت منظمات مهتمة بموضوع تزويج الأطفال على نظريات التغيير الاجتماعي الحديثة لمواجهة الظاهرة. وبيّنت أن "نظرية التغيير، هي انعكاس للعمل المبذول من قبل، والنظرة لما بقي إنجازه" (Ibid., 2024)، ونحلل فيما يلي أهم هذه المقاربات وهي: نظرية التعلم الاجتماعي، ونظرية التأثير القيمي، ومقاربة التمكين.

أ. نظرية التعلم الاجتماعي

تستمد أسسها من أبحاث ألبر بندورا Albert Bandura الذي أصدر سنة 1967، كتابا حول التعلّم الاجتماعي. تقوم نظريته على ثلاثة أسس: 1. يُنبني التعلم الاجتماعي على ملاحظة سلوكات الآخرين وآثارها عليهم لا على الجزاء والعقاب كما ذهب إلى ذلك السلوكيون. 2. للإنسان قدرة على تمثل العالم وتحليل تجاربه وتقييمها. 3. الضبط الذاتي؛ أي القدرة على التفكير التأملي للذات. (Guerrin, 2012, pp. 108–109).

استثمرت بعض المنظمات نتائج هذه النظرية لمواجهة ظاهرة تزويج الأطفال، باعتماد برامج تواصلية حول تجارب زواج مختلفة ومتناقضة من جهة المعايير التي تحيل عليها. تقوم هذه البرامج على عرض شهادات فتيات تابعن دراستهن ونجحن في مسارات حياتهن لتكون تجربتهن موضوعا للتقييم الإيجابي، وسندا للتعلم الاجتماعي من جهة، ونقل أصوات حية لفتيات تزوجن مبكرا وتعرضن لمشاكل أثرت سلبا على حياتهن من جهة أخرى. وبطريقة كهذه، تحفز هذه البرامج، ضمنيا، الأسر والأفراد على تبني سلوكات جديدة، ذات آثار مقصودة. ذلك، أن هذه البرامج لا تعرض – ولو استثناء– سير شخصية لنساء تزوجن قبل السن القانوني، ونجحن في حياتهن.

ب. نظرية التأثير القيمي

تهتم بدراسة السيرورات المؤثرة في أنظمة القيم؛ التي يمكن استثمارها أيضا (السيرورات) في تغيير المواقف والسلوكات الفردية والجماعية. حسب هذه المقاربة، يستلزم الارتباط القوي بين ظاهرة تزويج الأطفال وبين المعايير الاجتماعية والمعتقدات، تغيير أنظمة القيم السائدة. وتتمثل أحد سبل هذا التغيير في البحث عن أقلية مستعدة للدفاع عن قيم جديدة، وتحويلها إلى قيم سائدة. تركز هذه المقاربة على دور الأقليات أو "المنحرفين الايجابيين" في التأثير القيمي داخل مجتمعات مرتبطة بقيمها الخاصة والمتوارثة (Gentet, 2024, p. 36). وترى أن الاتجاهات القيمية لهذه الأقلية تتطلب مواكبة إعلامية تحقق التأثير القيمي المأمول. تُحدد هذه المقاربة بعض الخطوات التي يلزم القيام بها لمواجهة القيم المشجعة على تزويج الأطفال من قبيل البحث عن أشخاص رافضين لتزويج الأطفال في سن أقل من 18 سنة، ومستعدين لتحمل تبعات مواقفهم داخل مجتمعاتهم المحلية، ويتدخل الإعلام ليدعم صوت هؤلاء، ما سيمكنهم من كسب متعاطفين جدد، ونشر القيم المراد الوصول إليها.

ت. مقاربة التمكين

تتحدر هذه المقاربة من إرث حركة الحقوق السياسية والمدنية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن نضالات الحركة النسوية لسنوات 1970. انتشر هذا المفهوم بعد مؤتمر نيروبي سنة 1985 (Lazo, 1995, p. 16)، ويستهدف تمكين النساء والفتيات من خلال التأثير في ثلاثة أبعاد:

- بعد ذهني، يتجلى في توفير معارف جديدة حول الزواج والعلاقات بين الجنسين؛ معارف تُعوض التجارب الموروثة المُكرّسة للتراتبية، وبناء وعي نسائي جديد من خلال توفير التعليم للفتيات مدة أطول، خصوصا في الأوساط القروية التي تعرف

انتشارا لظاهرة تزويج الأطفال، ما سيُمكن النساء والفتيات من فهم ظروفهن الاقتصادية والثقافية والقانونية، ويدفعن للبحث عن حلول لتغيير وضعهن.

- بعد نفسي، من خلال تحسين الشعور بالثقة في الذات الذي يساعد النساء والفتيات على أخذ زمام المبادرة لتغيير وضعهن ومحيطهن، والتخلص من الصور النمطية والأدوار المتوارثة التي رسختها التنشئة الاجتماعية. ولا تُكتسب هذه الثقة –حسب مقاربة التمكين– إلا بتوسيع المشاركة المباشرة للنساء في مختلف ميادين الحياة.
- بعد اقتصادي، يقوم على توفير فرص اقتصادية للنساء والفتيات لتحريرهن من الخضوع الاقتصادي للرجل. ويُعد النهوض بهذا الجانب مركزيا في مقاربة التمكين، لأن البعد الاقتصادي يحفز بقوة التغيرات المأمولة.

تتجه المقاربات النظرية الخاصة بتزويج الأطفال إلى الأخذ بعوامل كثيرة ومتداخلة أثناء التحليل، ما يبين تعقد هذه الظاهرة التي تشهدها مختلف دول العالم، كما طبقت مقاربات "للتغيير الاجتماعي"، لتقليص نسبة تزويج الأطفال؛ إلا أن آثار هذه الإجراءات المتحدرة من النظريات الغربية، بقدر ما ستقلص من ظاهرة تزويج القاصر، ستؤثر في الأنساق الثقافية والقيمية والاقتصادية للمجتمعات التي استهدفتها تلك البرامج.

النتائج والمناقشة:

يُعد زلزال الحوز مختبرا لدراسة آثار الكوارث على السلوك الاجتماعي، خصوصا وأنه ضرب مناطق قروية، وجبلية تعاني عجزا في التنمية الاجتماعية. لقد شملت آثار الزلزال 244 جماعة في الأقاليم الستة، منها 169 جماعة قروية موزعة على هذه الأقاليم التالية كما يلي: أزيلال 10، الحوز 40، شيشاوة 32، مراكش 13، ورززات 17، وتارودانت 57.

1. حالة المناطق المتضررة: الوضع السوسيو اقتصادي

يقدر عدد سكان المنطقة المتضررة من الزلزال بـ 2.608.115، ويتميزون بارتفاع عدد أفراد الأسر إلى 4,5 بما يفوق المعدل الوطني ب 0,4، واختلاف هذا المعدل من جماعة إلى أخرى (5,9 في أزيلال، و6,1 في أمزميز.. إلخ). ويعد هذا المؤشر مهما لتحليل ظاهرة تزويج الأطفال، لأن بعض الدراسات كشفت "أن الأسر التي تعرف ارتفاعا في عدد أفرادها، هي التي سجلت أكبر النسب في عدد القاصرات المتزوجات" (الدراسة التشخيصية حول زواج القاصر، 2020، ص. 112).

وتصل الأمية في المناطق المتضررة من الزلزال الى معدلات مرتفعة تبلغ 41,2%، مقارنة مع المعدل الوطني الذي يصل 32,2% (HCP, 2023, p. 9). ولهذا المؤشر دلالة تفسيرية في الدراسات التي تناولت موضوع زواج القاصر، إذ بيّنت أن "نسبة الأمية لدى أبوي القاصرات تراوحت ما بين 72% بالنسبة للآباء، و94% للأمهات"، (الدراسة التشخيصية حول زواج القاصر، 2020، ص. 114).

يعاني سكان المناطق المتضررة من العزلة الجغرافية، ويبين ذلك معدل الوصول إلى الطرق المعبدة، فقد أشار تقرير المندوبية السامية للتخطيط إلى أن سكان المناطق المنكوبة تقطع 5,9 كيلومتر للوصول إلى طريق معبدة قريبة من مقر سُكناها. وتتجاوز هذه المسافة المعدل الوطني الذي يبلغ 3 كيلومترات (HCP, 2023, p. 17)، ويكشف ذلك الصعوبات الجمة التي يواجهها سكان تلك المناطق للوصول إلى الخدمات الأساسية من علاج وتعليم وتكوين.

ويتفشى الفقر النقدي في المناطق المنكوبة (HCP, 2023, p. 22)، إذ يبلغ معدله 20,7% في منطقة أزيلال، و9,6% في تارودانت، 7,1% في شيشاوة، و8,6% في ورززات، و5,5 % في الحوز. تتجاوز هذه النسب المعدل الوطني الذي يصل إلى 4,8% بأربع مرات. ويعزى ذلك إلى محدودية فرص الشغل، وآثار الجفاف الذي يشهده المغرب منذ خمس

سنوات. ويبلغ معدل النشاط في المناطق المنكوبة نسبة 45,6%؛ وهي نسبة منخفضة عن المعدل الوطني الذي يعادل 47,6. وتسجل تفاوتات في مؤشر النشاط بين المناطق المنكوبة؛ بلغ أعلاها 50% في مراكش و41,3% في تارودانت، أما بخصوص معدل نشاط النساء، فلا يتجاوز 16,5% مقارنة مع 76,2 % للرجال. ويُبين ضعف مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، تبعية المرأة لمعيلها الذي يقرر مكانها.

ويشكل معدل التمدرس استثناءً ضمن المؤشرات الاجتماعية للمناطق المتضررة من الزلزال، ويبلغ نسبة 95%، التي تعادل المعدل الوطني (HCP, 2023, p. 10). وتسجل بعض المناطق نسبا أعلى من المعدل الوطني مثل ورززات 96,7 %، ومراكش 96,4% وتارودانت 95,9%، بينما تعرف مناطق الحوز وشيشاوة وأزيلال نسبا منخفضة إلا أنها تفوق 90%، ما يوضح حجم الجهد المبذول في السنوات الأخيرة في المغرب من أجل تعميم التمدرس، الذي يُعدُّ أحد العوامل الحاسمة في تقليص ظاهرة زواج القاصر.

ويُبيّن تحليل معدل التمدرس تفاوتا بيّنا بين الجنسين. يتجاوز معدل التفاوت بين الذكور والإناث 3,4 نقط في أزيلال، ونقطة واحدة في تارودانت على سبيل المثال. نركز على هذا المؤشر لكون بعض الدراسات أثبتت أن هناك علاقة بين ظاهرة زواج القاصر والهدر المدرسي. لقد أشارت الدراسة التشخيصية لرئاسة النيابة العامة حول زواج القاصر إلى أن المنقطعات عن الدراسة يتزوجن مبكرا، "إذ أن نسبة هؤلاء من بين القاصرات بلغت 99,6% منهن 13,22% لم يسبق لهن التمدرس، و86,43 % انقطعن عن الدراسة، فيما نسبة القاصرات اللواتي تزوجن، وما تزلن تتابعن دراستهن لم تتجاوز نسبتهن 0,35%" (الدراسة التشخيصية حول زواج القاصر، 2020، ص. 118).

أدى زلزال الحوز الى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق المتضررة. وقد استخلصت بعض الدراسات "أن زلزال 8 سبتمبر كان مأساة إنسانية أكثر من كارثة اقتصادية" (إدواردو أمرال، حداد وآخرون، 2024، ص. 8)، وحسب هذه الدراسة:

"سجل إقليم الحوز 53% من إجمالي خسائر الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بين المناطق الست الأكثر تضررا، أي حوالي 1.2 مليار درهم مغربي. تلاها إقليم تارودانت بخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بلغت 739 مليون درهم. فيما واجهت الأقاليم المتبقية – شيشاوة ومراكش وورززات وأزيلال – مجتمعة خسارة في الناتج المحلي الإقليمي تقدر بحوالي 305 مليون درهم" (إدواردو أمرال، حداد وآخرون، 2024، ص. 2).

إذا ما أخذنا بالحسبان نتائج هذه الأزمة، يمكن القول إن الزلزال كان تهديدا حقيقيا لساكنة المنطقة المتضررة، إلا أن تقييم آثار هذا التهديد لن يستقيم دون أن نأخذ في الحسبان مقاربات التدخل التي اعتمدتها السلطات العمومية بعد الزلزال.

2. مقاربات التدخل

تَبنى المغرب ثلاث مقاربات لمواجهة مهددات السلم الاجتماعي، وهي: المقاربة الأمنية، والمقاربة القانونية، والمقاربة الاجتماعية.

أ. المقاربة الأمنية

بعد انتشار دعوات التحريض على تزويج قاصرات المناطق المنكوبة، واجهت الدولة هذا المهدد الاجتماعي بمقاربة أمنية، ظهرت نتائجها في تقرير رئاسة النيابة العامة الصادر سنة 2025. تتمثل أهمية التقرير في رصده الجهود المبذولة لحماية الأطفال ضحايا زلزال الحوز. ويأتي في مقدمة هذه الجهود التجاوب الفوري مع الشكايات المتوصل بها؛ التي بلغ عددها 55 شكاية، 53 منها كانت ضد حسابات تحريضية على استغلال الأطفال في شبكات التواصل الاجتماعي. لقد وضعت

تدخلات الأمن حدا للتحريض على تزويج القاصر في المناطق المتضررة من الزلزال (تقرير حول تنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة لسنة 2023، ص. 331)، ورتبت عليها الإجراءات القانونية. وقد كان لهذه الإجراءات آثر واضح على حماية الأطفال ضحايا الزلزال من الاستغلال، خصوصا وأن الوسائل التي وفرتها الدولة للتبليغ عن حالات استغلال الأطفال متاحة للعموم (رقم أخضر، منصات رقمية).

ب. المقاربة القانونية

نظرا لكون التحريض على الزواج بالقاصرات يشكل مهددا من مهددات الأمن في فترات الأزمات، قامت السلطات العمومية بمقتضى القانون رقم 50.25 بمنح صفة مكفول الدولة لضحايا زلزال الحوز الذين يكون أبوهم أو سندهم الرئيس قد:

- توفي إثر زلزال الحوز الذي ضرب إقليم الحوز وامتدت آثاره إلى عمالة مراكش وأقاليم شيشاوة وتارودانت وورززات وأزيلال؛
- توفي على أثر جروح من جراء هذا الزلزال؛
- أصبح عاجزا بدنيا عن القيام بواجباته العائلية بسبب نفس الزلزال؛
- فقد، إذا تبين من ظروف اختفائه والفترة التي يعود إليها، أنه توفي على إثر الزلزال المذكور.

ويستفيد مكفولو الأمة حسب القانون رقم 33.97 من عدة حقوق منها:

- حق الاستفادة من الرعاية المعنوية والمساعدة المادية المنصوص عليها في هذا القانون إلى حين بلوغهم سن الرشد أو الانقطاع عن دراستهم.
- حق الاستفادة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها لهم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين.
- الاستفادة من مجموع أو بعض المصاريف المتعلقة بالنفقة والصحة والتمرس المهني والدراسة الضرورية للنمو العادي وفق الشروط، في حال لا يتمكن مكفولو الأمة من سد حاجتهم أو كان الأشخاص الملزمون شرعا بالنفقة عليهم غير قادرين على ذلك.
- يقبل مكفولو الأمة للاستفادة من مجانية العلاجات الطبية والجراحية والاستشفاء في المؤسسات الصحية المدنية والعسكرية التابعة للدولة.
- يتمتعون بالأسبقية لولوج المناصب العامة بإدارات الدولة والمؤسسات العامة والجماعات العمومية وكذا المشاركة في مباريات الالتحاق بالكليات والمدارس الوطنية الكبرى، وغيرها من الامتيازات التي نص عليها هذا القانون في مواده.

وضع القانون رقم 50.25 الخاص بمنح صفة مكفول الدولة لضحايا زلزال الحوز إطارا لحماية حقوق الأطفال، والاستجابة لحاجاتهم الآنية والمستقبلية في مختلف الميادين، وشكل خطوة استباقية ضد استغلال ضحايا الزلزال، ما حدّ من توسع ظواهر اجتماعية مثل استغلال الأطفال والاتجار بهم.

ت. المقاربة الاجتماعية

تبنى المغرب قبل وقوع زلزال الحوز برامج اجتماعية استهدفت القضاء على منابع ظاهرة تزويج الأطفال، يأتي في مقدمتها تعميم التمدرس، وبناء دور الطالبة، وتشييد الإقامات الجامعية الخاصة بالطالبات، ومنح الأسر دعما ماليا مباشرا مشروطا بمتابعة الأبناء للتمدرس، وتوفير النقل المدرسي. حققت هذه البرامج المساواة بين الجنسين في ولوج التعليم، وأسهمت في تغيير التمثلات حول الزواج، خصوصا بعدما تمكنت نسبة من الفتيات اللوائي تابعن دراستهم من الحصول على فرص

العمل. وقد أشار المشاركون في الدراسة الميدانية إلى أهمية هذه المحددات في تقليص ظاهرة تزويج الفتيات دون السن القانوني في مناطق مثل الحوز وتارودانت.

وبعد الزلزال قدمت السطات الحكومية مساعدات عاجلة للمتضررين، ووضعت خططا لتأمين متابعة الأطفال لدراستهم في مدن قريبة منهم. فضلا عن ذلك رصدت ميزانية لبناء المنازل المُهدمة كليا، وإصلاع المتضررة جزئيا، بميزانية تبلغ قيمتها 120 مليار درهم خلال خمس سنوات. لكن تنزيل هذه الإجراءات واجهته تعثرات، تجلت أساسا في التأخر المسجل في إيواء المتضررين من الزلزال، والعجز عن تأمين تمدرس الأطفال في بعض المناطق، ومحدودية فرص الشغل. وتنبئ هذه التعثرات الحاصلة في تدبير آثار الزلزال بعودة مشاكل اجتماعية، عمل المغرب خلال سنوات على تقليص حدتها مثل الهدر المدرسي، والأمية، وتزويج القاصرات.

3. آثار مقاربات التدخل

استطاعت المقاربات المشار إليها التحكم في مهددات السلم الاجتماعي في فترة الأزمة (زلزال الحوز)، غير أن وقعها محدود في المناطق التي سجلت عجزا تنمويا قبل الزلزال. وقد تجلت الآثار الاجتماعية السلبية للزلزال في انتشار الهدر المدرسي؛ الذي يشكل أحد أسباب انتشار ظاهرة زواج القاصر.

- **تراجع ظاهرة زواج القاصر ببعض المناطق المتضررة من الزلزال**

تعرَّض تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان لظاهرة تزويج الأطفال في المناطق المتضررة من الزلزال، وسجل غياب استغلال الأطفال في هذه المناطق:

"لم يتم خلال الزيارات الميدانية التي قام بها المجلس، ومن خلال اللقاءات مع جمعيات المجتمع المدني والتفاعل المباشر مع الأطفال الوقوف على حالات استغلال الأطفال سواء الاستغلال الاقتصادي (العمل المنزلي) أو الاستغلال الجنسي (طلبات الزواج بطفلات مناطق الزلزال) " (حماية حقوق الطفل في سياق زلزال 8 شتنبر، 2024، ص. 6).

تفيد نتائج البحث الميداني الاستكشافي عن تراجع ظاهرة تزويج القاصرات في منطقة الحوز. ويعزى ذلك حسب المشاركين في البحث إلى المجهودات التي بُذلت في مجال تمدرس الفتاة. يشير هؤلاء إلى الدور الحاسم لدُور الطالبة في خفض نسب زواج القاصر. ففضلا عن كون هذه الدُور تمكن الفتاة من الإيواء والتغذية مجانا، تتلقى المستفيدات داخلها، أيضا، دعما تربويا، ومواكبة بيداغوجية خلال السنة لتحقيق نتائج دراسية جيدة. ولم يكن الأمر في بدايته يسيرا، حسب رئيسة جمعية للنساء بالمنطقة، إذ لم يسمح الآباء لبناتهم بالالتحاق بها إلا بعد تنظيم الجمعية زيارات لفائدتهم إلى دار الطالبة التي تأسست أول مرة في الحوز سنة 2004.

تشير ز. إ، رئيسة الجمعية السالف ذكرها، والمتدخلة في منطقة الزلزال، أنها لم ترصد أثرا للظاهرة أثناء التدخل في هذه المناطق، كما يلي:

"ننجز بطاقة للدوار، تتضمن عدد الأسر والأفراد، الذكور والإناث، ونجمع معلومات حول زواج القاصر، نسأل كم تزوج من القاصر: يقولون لا وجود للرجال، في إشارة إلى العزوف عن الزواج... هناك فتيات كثيرات دون الزواج".

توطد الإيمان بتمدرس الفتاة في أوساط ساكنة تلك المناطق، وتجلى ذلك في استجابة الآباء والأمهات الطوعية لمقترح وزارة التربية الوطنية القاضي بتوزيع تلاميذ وتلميذات المناطق المنكوبة قي الحوز على المؤسسات التعليمية في مراكش لتمكينهم من متابعة دراستهم. تشير المشاركة في البحث إلى الارتباك الذي شاب هذه العملية، وتمثل بالأساس في غياب مواكبة نفسية واجتماعية لأطفال تلك المناطق وأطفال المؤسسات المستقبلة، الذين تنمروا على التلاميذ الوافدين.

تؤكد مساعدات اجتماعيات، مشاركات في البحث؛ اشتغلن في بعض المناطق المتضررة من الزلزال غياب ظاهرة زواج القاصر. تشير ل. ب. وهي مساعدة اجتماعية إلى ما يلي:

"اجتزت عاما في المنطقة، كانت تجربتي هناك سنة فقط، وكانت في منطقة محددة في إجوكاك لما كنت في الحوز لم أر تزويج القاصرات. الناس منشغلة بالبناء، لم يكن هناك انشغال بالمباهج، بالعكس! لا! ما استدعيت له هو حفلات بمناسبة الولادة".

نستنتج من شهادة المشاركة في البحث، أن حادث الزلزال نفسه، كان كابحا لظاهرة تزويج الأطفال، نظرا لآثاره المدمرة على الأسر، خصوصا وأنها (المشاركة)، تدخلت في أحد الجماعات الأكثر تضررا من الزلزال (إجوكاك). وتضيف مشاركة أخرى في البحث، اشتغلت متدخلة اجتماعية، ثم مسؤولة عن المشاريع في جميعة مهتمة بالطفل والمرأة ما يلي:

"بالنسبة لظاهرة زواج القاصرات، لم تكن بالحدة التي كانت عليه. صراحة لم تعد كما كانت من قبل. كان الناس يزوجون بناتهم مبكرا في سن 15 سنة و16 سنة، أولا، مؤخرا هناك رفض القاضي. ثانيا، الذي لعب دورا هو أن البنات لا يردن الزواج، انخفض الهدر المدرسي، بسبب مجموعة من البرامج، تدخل جميعة ... مثلا، برامج الدولة مثل برنامج تيسير الذي يمنح للآباء مساعدة مالية مباشرة. كان الانقطاع عن الدراسة بعد وصول المستوى السادس هو السبب الأساسي لتزويج القاصرات، اللواتي تجلسن في منازلهن بعد هذه المرحلة. بعد انخفاض الهدر المدرسي، انخفض زواج القاصر مباشرة، أصبحت الفتيات تتابعن دراستهن في ثلاث نيعقوب [بؤرة الزلزال] حيث توجد دار طالبة. لما بدأنا [تقصد لما بدأت الاشتغال مع جمعية مدنية حول الموضوع ذاته] كان تزويج القاصرات كثيرا، بعد الزلزال لم أسمع عن ذلك. تطور وعي الناس كثيرا، حتى بعد الخطوبة، ترفض الأسر. هناك في كل دوار نماذج من فتيات تحولن الى قدوة للأخريات؛ قدوة في متابعة الدراسة الجامعية في مراكش".

مساعدة اجتماعية سابقا، وحاليا، رئيسة مشروع مع جمعية

أسهمت السياسات الاجتماعية التي تبنتها الدولة في تقليص ظاهرة زواج القاصر، يأتي في مقدمتها: توسيع العرض التربوي في الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي في المناطق القروية في المغرب، وتخصيص دعم مالي مباشر للأسر التي يتابع أبناؤها الدراسة، وتوفير النقل المدرسي، وبناء دور الطالبة، والإقامات الجامعية. وتضاف إلى هذه البرامج، عوامل أخرى ساعدت على تقلص الظاهرة، بل وتراجعها غير المسبوق، وهي:

- تبني المغرب مقاربات متعددة: أمنية وقانونية واجتماعية في مواجهة استغلال الأطفال في فترة ما بعد الزلزال، كما سلف بيان ذلك.
- تراجع الزواج عموما في مختلف مناطق المغرب بسبب إكراهات اقتصادية كثيرة. حسب المندوبية السامية للتخطيط، انخفض مجموع عقود الزواج من 313356 سنة 2010 إلى 194480 سنة 2020، ليصل إلى 249098 سنة 2023. تراجع أيضا مجموع عقود الرسوم لمن دون سن الأهلية من 34777، أي ما يعادل 11,1 % من مجموع العقود إلى 12450 أي حوالي 5%. (HCP,2024, p. 16).
- الآثار الاقتصادية المدمرة للزلزال التي لا تسمح بالتفكير في الزواج، فقد تضررت تلك المناطق تضررا كبيرا، ما يشيع أجواء الحزن، ويغير أولويات الأفراد الذي اتجهوا إلى التضامن مع بعضهم البعض.

– استفادت منطقة الحوز في فترة ما بعد الزلزال من تضامن اجتماعي كبير مقارنة بباقي المناطق، وقد وصفت ر. إ. هذا الجهد كما يلي: ""بعد الزلزال، كانت هناك تعبئة على الصعيد الوطني، والعالمي، كان هناك حراك جميل ومد يد العون في أمور على المدى المتوسط والبعيد".

وهكذا تظافرت عوامل كثيرة للحد من ظاهرة تزويج القاصرات، وفي مقدمتها السياسات الاجتماعية التي أطلقتها الدولة. ويفسر غياب بعض العوامل المشار إليها في الجزء السابق أعلاه استمرار الظاهرة، بل وتوسعها في مناطق أخرى سجلت قبل الزلزال مؤشرات تنموية متدنية، وتتعلق هذه العوامل بمدى محاربة الهدر والانقطاع المدرسيين، وحجم التضامن بعد الزلزال، وفعالية تدبير آثار الزلزال، وتأمين حاجات الساكنة المتضررة.

- **توسع الظاهرة في مناطق أخرى متضررة**

بيّن المشاركون في البحث في مناطق أخرى من غير الحوز، أن ظروف ما بعد الزلزال أدت إلى توسع زواج القاصر في بعض الجماعات الترابية مثل جماعة سيدي واعزيز وتيزي نتاست وتافينكولت. تنتمي هاته الجماعات إلى الدائرة القضائية لتارودانت التي تشهد استمرارا للظاهرة؛ كما بينت ذلك الدراسة التشخيصية لرئاسة النيابة العامة حول زواج القاصر التي غطت الفترة ما بين 2015 و2019. خلال خمس سنوات، بثت محكمة قضاء الأسرة في 4488 إذنا بالزواج موزعة كما يلي: 964 طلبا سنة 2015 و929 سنة 2016 و919 سنة 2017، و881 سنة 2018 و853 سنة 2019، (الدراسة التشخيصية حول زواج القاصر، 2020، ص. 70). لكن ممارسا قضائيا، رفض وصف زواج القاصر بالظاهرة، كون هذا الزواج ينعقد بمقتضى القانون، ووضّح أن تزويج الأطفال أقل من 18 سنة في منطقة تارودانت لا يختلف عما يشهده في عموم الدوائر القضائية بسوس، مفسرا ذلك بالرقابة القضائية الصارمة حول هذا الزواج:

"زواج القاصر بالدائرة القضائية بتارودانت من ناحية كمه لا يختلف عن باقي الدوائر القضائية بسوس؛ ذلك أن الزيجات من هذا النوع محدودة بحكم الرقابة القضائية الصارمة لهذا النوع من الزواج.

والملاحظ عن زيجات القصر أنها ترتبط بالمجال القروي وضئيلة جدا بالنسبة للمجال الحضري، والقصد هنا تحديدا المناطق الجبلية؛ تحديدا مناطق أيت عبد الله، وتالوين وجبال تافنكولت وبعض مناطق أركانة ونسب قليلة في هوارة".

ويُرجع الممارس القضائي زواج القاصر إلى عدة أسباب هي:

– أسباب ثقافية خاصة ببعض المناطق الجبلية، دون أن يعني ذلك أن جميع هذه المناطق تشجع زواج القاصر، ذلك أن "بعض المناطق بتارودانت – ولو أنها جبلية – لا تعرف زيجات القُصّر بحكم الأعراف السائدة ببعض القبائل التي لا تسمح نهائيا بعقد زيجات القُصّر، لكن، وبالمقابل، ونقيضا لما سلف ذكره، تسمح قبائل أخرى بهذا النوع"، ويعود ذلك إلى:

– الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية؛

– الانقطاع عن الدراسة؛

– العار الاجتماعي.

وتتحدث الجمعيات المشاركة في البحث عن ظاهرة زواج القاصر في فترة ما بعد الزلزال موظفة عبارات مثل: متفشية، ومنتشرة بشكل كبير، وازدادت بشدة، ونادرة، ومتفشية قليلا. ويفسر الاختلاف في توصيف الظاهرة بعوامل جغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية تميز دواوير هذه المنطقة عن غيرها. حسب المبحوثين، تفسر عودة الظاهرة بالأسباب التالية:

– الهدر المدرسي الذي تزايد بعد الزلزال.

- فقدان المنازل بسبب الزلزال، ورغبة الأب في تأمين حياة أفضل لابنته.
- حماية الفتاة من المشاكل الجنسية.
- اعتبار تزويج الفتاة القاصر مخرجا من الأزمة المترتبة عن الزلزال.
- ظروف الزلزال التي لا تناسب مكوث البنت خارج البيت أشهرا، عكس تقاليد وأعراف المنطقة.
- الاستناد إلى الجانب الشرعي؛ الذي لا يمنع تزويج الفتاة قبل سن 18 سنة.

بيّن البحث الاستكشافي في أوساط الجمعيات استمرار الظاهرة، ويكشف تحليل وضعية الحالات التي أشار إليها المشاركون والمشاركات في البحث عن مجموعة من الخصائص الاجتماعية للفتيات المتزوجات دون بلوغ السن القانوني للزواج.

تمس ظاهرة تزويج القاصرات الفتيات في عمر 17 سنة، ويتحدرن من أوساط فلاحية فقيرة (الفلاحة المعيشية، وتربية الماشية). ويعد هذا ذلك عاملا إضافيا مفسرا للظاهرة، نظرا للصعوبات التي تواجه ساكنة الجماعات المشار إليها بسبب الجفاف الذي تشهده المنطقة منذ خمس سنوات. ويتميز زواج القاصر بطابعه الخارجي إلى المدن الكبرى (الجديدة، الدار البيضاء، أكادير)، مقابل الزواج الداخلي، داخل المنطقة، لكنه يبقى محدودا. في الوقت ذاته، نلاحظ انتشار الظاهرة في الدواوير التي لم تستفد بشكل كاف من الجهد التنموي (بناء دُور الطالبة، برامج التكوين والتمكين الاجتماعي والاقتصادي)، فضلا عن ذلك نُسجل ضعف الجهد التضامني مع هذه المناطق بعد الزلزال، والتعثر في تدبير آثار الزلزال، خاصة إيواء الساكنة، والاستجابة لحاجاتها الأساسية الملحة.

أشار ملاحظون إلى التفاوت المسجل في التضامن الوطني والدولي مع مختلف المناطق المتضررة من الزلزال، وأظهرت التفاعلات على منصات التواصل "أن الدواوير المتضررة في جهة مراكش، أسفي تلقت مساعدات وفيرة، فاقت في بعضها احتياجات السكان" (القادري، 2024، ص. 75). بينت هذه الدراسة أنه، بالرغم من أن معظم الجمعيات في جهة سوس ماسة ركزت مساعداتها على الدواوير المتضررة في إقليم تارودانت، إلا أن النداءات المتداولة على شبكات التواصل الاجتماعي كشفت عن محدودية تلك المساعدات، وعدم وصولها إلى جميعّ الدواوير، ما شكل –في نظرنا– عاملا إضافيا مفسرا لاستمرار الظاهرة.

خاتمة:

سعت الدراسة – رغم طابعها الاستكشافي– إلى تحليل العلاقة بين المهددات الطبيعية وبين تزويج الأطفال، وقد بينت نتائج البحث أن الزلزال، بقدر ما كشف عن قابلية بعض المناطق لاستمرار الظاهرة، شكّل فرصة للدولة لتوطيد النتائج المحققة في مجال الحماية من تزويج الأطفال. وقد أسهمت التدخلات الرسمية أثناء الزلزال، وما رافقها من يقظة أمنية تجاه مخاطر تزويج الأطفال واستغلالهم، في تحصين المنجزات المحققة في هذا المجال. غير أن تراجع معدلات تزويج الأطفال لا يفسر بهذه التدخلات الظرفية وحدها، بل يُعزى إلى تنفيذ جملة من البرامج الاجتماعية، على رأسها البرامج المواكبة لسياسة تعميم التمدرس مثل برامج الدعم المالي المباشر للأسر، والنقل المدرسي، وإنشاء دور الطالبة، والإقامات الجامعية، كما أسهم في ذلك، أيضا –بطريقة غير مباشرة– انخفاض معدل الزواج عموما، والآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للزلزال التي حرمت الأفراد من الموارد الضرورية للزواج وتكوين الأسر.

ويبين تداخل العوامل المؤثرة في تزويج الأطفال أهمية الاستناد إلى المقاربة التقاطعية لفهم الظاهرة، خصوصا عند تحليل الجهود التي بذلتها الدولة للحد منها، إذ تصدت هذه الجهود– في الآن ذاته– لمجموعة من الأسباب القانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المسؤولة عن تزويج الأطفال.

في المقابل، أظهرت نتائج البحث أن بعض المناطق في إقليم تارودانت لم تستفد بالقدر نفسه من الجهد التنموي المُندمج. ويفسر استمرار ظاهرة تزويج القاصر في هذه المناطق بعوامل عدة يأتي في مقدمتها: التأخر في تنفيذ البرامج الاجتماعية، والتعثر في تدبير آثار الزلزال، واستمرار بنى ثقافية وأنظمة قيمية محلية تشجع على تزويج الأطفال.

ويكشف البحث أيضا، أن هناك تحديات أخرى معرفية قد تسهم في عودة ظاهرة تزويج القاصر، تتمثل في خطابات في طور التشكل، تصنعها "الذكورة الغاضبة"، وتشيعها في وسائل التواصل الاجتماعي. تهاجم هذه الخطابات مواثيق حقوق الإنسان، وتدافع عن زواج القاصر بمزيج من المبررات الدينية والعلمية، ما يتطلب استحضار هذه العوامل في الدراسات اللاحقة حول الموضوع.

التوصيات:

يوصي هذا البحث بما يلي:

- تخصيص برنامج الدعم المالي المباشر للأسر الفقيرة التي تلجأ إلى تزويج الأطفال للتخلص من الأعباء الاقتصادية التي تمثلها بالنسبة لهذه الأسر، على غرار باقي برامج الدعم المالي المطبقة لمواجهة ظواهر مماثلة.
- أخذ وجهة نظر الممارس القضائي بعين الاعتبار أثناء النظر في الموضوع، كونه يطلع يوميا على ملفات تزويج الأطفال.
- إشراك سكان المناطق المعنية في وضع خطط بديلة قادرة على التقليص من الظاهرة بما يتلاءم مع خصوصيات المنطقة، بدل تطبيق برامج المؤسسات الدولية التي تتجاوز آثارها القضاء على الظاهرة إلى اتهام الدين في شيوعها.
- طرح موضوع "المصلحة الفضلى للطفل في الزواج" للبحث والنقاش، بدل استبعاد فرضية كون الزواج قد يحقق إرادة زواج القاصر.

المراجع:

- بوخريص، ففوزي، ووهرهار، عبد الله. (2024). تزويج الأطفال بالمغرب. وايبير المغرب.
- حداد، إدواردو أمرال، العيناوي، كريم، آيت علي، عبد العزيز، أربوش، محمود وسعودي، حمزة. (2024، يونيو). *التأثيرات الاقتصادية لزلزال 2023 في المغرب* (Policy Brief رقم 33/24). مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد. سلا.
- حسن، أسماء. (2023). حملة أمنية ضد تزويج قاصرات من المناطق المنكوبة. https://urlr.me/AmRsF7
- رئاسة النيابة العامة. (2020). *الدراسة التشخيصية حول زواج القاصر*. الرباط.
- رئاسة النيابة العامة. (2025). تقرير حول تنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة لسنة 2023. الرباط.
- شرابي، هشام. (1992). *النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي* (ترجمة محمود شريح). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- شراك، أحمد. (2017). *زواج القاصرات بجهة فاس–مكناس: دراسة ميدانية* (الطبعة الثانية). مقاربات للنشر والصناعات الثقافية. فاس.
- القادري، أسماء. (2024). دور جمعيات المجتمع المدني في تدبير آثار زلزال الحوز في المغرب. حكامة، 5(9)، 67–87. https://doi.org/10.31430/BZJA6372
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (2023). *زواج الطفلات وتأثيراته الضارة على وضعهن الاقتصادي والاجتماعي*. (إحالة رقم 35). الرباط.

- المجلس الوطني لحقوق الإنسان. (2024). *حماية حقوق الطفل في سياق زلزال 8 شتنبر 2023: توصيات المجلس عبر رصده للفضاء الرقمي وزياراته الميدانية*. الرباط.
- المملكة المغربية. (1999). القانون رقم 33.97 المتعلق بمكفولي الأمة، الجريدة الرسمية عدد 4722، بتاريخ 2 شتنبر 1999 (21 جمادى الأولى 1420).
- المملكة المغربية. (2004). القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الجريدة الرسمية عدد 5184، بتاريخ 5 فبراير 2004 (14 ذو الحجة 1424).
- المملكة المغربية. (2023). القانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة، الجريدة الرسمية عدد 7253، بتاريخ 4 ديسمبر 2023 (20 جمادى الأولى 1445).
- Anys, Rajae. (s.d.). *Mariage des filles mineures au Maroc: revue de littérature*. UQAM. https://urlr.me/STCNn6
- Association Droit et Justice. (2020). *L'étude nationale sur le mariage des mineurs au Maroc.* Casablanca.
- Bicchieri, Cristina & Mercier, Hugo. (2014). Norms and beliefs: How change occurs. In Maria, Xenitidou & Bruce. Edmonds (Eds.), The complexity of social norms (pp. 37–54). Switzerland. Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-319-05308-0_3
- Bougroum, Mohammed, Iflahen, Fatima Zohra, Zahi, Khadija, & Ouaghad, Ahmed. (2018). *Le mariage des mineures : Demande sociale et action publique. Une étude de cas sur trois communes de la province d'Al Haouz*. Fédération des Ligues des Droits des Femmes.
- Cerna-Turoff, Ilan, Fischer, Hanna-Tina, Mayhew, Susannah, & Devries, Karen. (2019). *Violence against children and natural disasters: A systematic review and meta-analysis of quantitative evidence*. PLOS ONE, 14(5). https://doi.org/10.1371/journal.pone.0217719
- Chung, Adrienne, & Rimal, Rajiv N. (2016). Social norms: A review. Review of Communication Research, 4, 1–28. https://doi.org/10.12840/issn.2255-4165.2016.04.01.008
- Crenshaw, W., Kimberlé, (2005). Cartographie des marges : Intersectionnalité, politique de l'identité et violence contre les femmes de couleur (Oristelle, Bonis, Trad.). Cahiers du Genre, 39, 51–82.
- Davis, Angela Y. (1981). *Women, race & class*. Random House.
- Diarra, Aïssa, Traoré, Idrissa Soiba, Dicko, Bréma Ely, Hamani Oumarou, Issaley; Nana, Ali Bako, Tahirou, Edorh, Atavi-Mensah, & Tchitou, Ibitola. (2019). *Lutter contre les mariages précoces par l'autonomisation des filles en Afrique de l'Ouest : Mali, Niger, Togo*. WiLDAF-AO. https://urlr.me/TsP3Rh
- Filles, Pas Épouses. (2022). *Approche intersectionnelle et mariage des enfants: Note d'information*. Londres, Royaume-Uni. https://urls.fr/Au_ZiJ
- Filles, Pas Épouses. (2024). Une théorie du changement sur le mariage des enfants. Londres, Royaume-Uni. https://urls.fr/JybT74
- Gentet, Youri. (2014). *L'influence normative des groupes de référence sur les réponses à la musique: Le rôle modérateur du construit de soi* [Thèse de doctorat, Université Grenoble Alpes].
- Guerrin, Brigitte. (2012). Albert Bandura et son œuvre. Recherche en soins infirmiers, 108(1), 106–116. https://doi.org/10.3917/rsi.108.0106

- Haut-Commissariat au Plan. (2023). *Profil sociodémographique de la zone sinistrée suite au tremblement de terre survenu au Maroc le 8 septembre 2023*. Rabat.
- Haut-Commissariat au Plan. (2024). La femme marocaine en chiffres. Rabat.
- Lazo, Lucita. (1993). Quelques réflexions sur l'autonomisation des femmes. In Carolyn, Medel-Añonuevo (Ed.), *Femmes, éducation et autonomisation : voies menant à l'autonomie* (pp. 27–44). Institut de l'UNESCO pour l'éducation.
- Thurston, Alyssa Mari, Stöckl, Heidi, & Ranganathan, Meghna. (2021). *Natural hazards, disasters and violence against women and girls: A global mixed-methods systematic review*. BMJ Global Health, 6(4). https://doi.org/10.1136/bmjgh-2020-004377
- UN Women. (2022). *Gender equality in the wake of climate change and disasters*. UN Women. https://www.unwomen.org/